

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Rose El Youssef
<b>DATE:</b>	13-October-2015
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	40,000
<b>TITLE :</b>	<b>Clash between companies the government over amendments to high authority for drugs</b>
<b>PAGE:</b>	07
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Drug – Related News
<b>REPORTER:</b>	Staff Report

# طدام بين الشركات والحكومة حول تعديلات قانون الهيئة العليا للدواء

غرفة الصناعات الطبية باتحاد الصناعات وهو ذاتي اهتماماتها باستثناء هذه الأزمة التي سؤلوا سلباً على قطاع الرعاية الطبية بأكمله حيث تعهدت شعبة المستلزمات بغرفة القاهرة وغرفة الصناعات الطبية بالاتحاد الصناعات من مطلق مستلزماتها تجاه المجتمع بالعمل على إلغاء تلك التعديلات، لافتاً إلى أن نقابة الصيادة أعدت مقترناتها لتعديل القانون دون إشراك قطاع المستلزمات الطبية وهو الطرف الأساسي والأصليل المعنى بصالح المستلزمات الطبية وإن عدم إشراكها يتعرض مع سياسة الحكومة والدولة الرامية لإجراء حوار مجتمعي موسع يشفيه وجاهة ومع جميع الأطراف المعنية حول أي تعديل تشريفي وقبل التقدم به لأفراز.

وقال عيده: أنه من المثير للاستغراب والتعجب أن يكون هناك اصرار على اثارة موضوع التعديلات بقانون الصيادة وهوه على الساحة مرة أخرى بعد بيع سوابات مصرية على المحالات الأولى في عام ٢٠١٤ التي تعمى بعض المقاولين من الصيادة لتغير التعديلات التي تهدف بشكل صريح ضد المستلزمات الطبية لقطع الصيادة، والتي ياتي بالفشل بفضل جهود الدكتور محمد السيد لها والتسديدي لهؤلاء المحاولات غير المشروعة خاصة أنه لا توجد أى صلة بين قطاع الصيادة وقطاع المستلزمات الطبية وإن هذا الضم لا يتفق مع القواليين والتشريعات المطبقة في هذا الشأن عالمياً.

ودعا عيده إلى ضرورة ركانت كل القطاعات سواء في مجالات الصحة والدواة والذاد، وغيرها والتنسيق فيما بينها وليس الاختصاص على حقوق الآخرين وسبل اختصاصاتهم مشيراً إلى أنه يجب أن تعمل جميعاً على إلغاء هذا البلد والصالة ونسفهم في دفع معدلات التموي و توفير فرص العمل وتبدل كل الجهد الذي من شأنه رفع وطننا العجيب ولا سيما في هذه الأوقية التي تحتاج إلى تضافر كل الجهود وإن تفضل المصانحة العامة على المصانع الخاصة.



## رئيس شعبة المستلزمات الطبية: التعديلات تهدىء استثمارات ١٠ مليارات جنيه

يحلل عام ٢٠١٧ بـ ١٠ مليارات جنيه، يوضح رئيس شعبة المستلزمات الطبية، أنهم قد تقدّموا بطلب لتعديل بعض القوانين التي تضرّر القطاع من إلغاءها، وذلك على غرار هيئة الدواء أو أغذية ومشروبات، وذلك في إطار مراجعة هيئة الدواء.

ويُذكر أن هيئة الدواء هي إنشاءً إداريًّا يندرج تحت وزارتي الرعاية الصحية والتجارة الخارجية.

ويُذكر أن هيئة الدواء هي إنشاءً إداريًّا يندرج تحت وزارتي الرعاية الصحية والتجارة الخارجية.

فيما يدا صدام بين الحكومة وشركات الدواء تقدّم غرفة القاهرة التجارية بمذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء المهندس شريف اسماعيل ووزير الصحة الدكتور محمد عمار، للاعتراض على التعديلات التشريعية المقترنة على قانون الصيادة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٧، والتي تم إعدادها تحت مسمى قانون الهيئة العليا للدواء، وتقضي بإدراج المستلزمات الطبية ضمن المستحضرات الصيدلانية.

وقال محمد اسماعيل عيده رئيس شعبة تجارة الأجهزة والآلات والمستلزمات الطبية إن استحواذه خلال هذا التعديل المقترن للحكومة لا يقتضي مع تأسيسها وإرادة جميع الوافق الإداري من إقامتها خاصة إن المستلزمات الطبية هي في حقيقة الأمر منتجات تدريبية ولديها مستحضرات وذاتي دوائية وأن تستفيد منها باستثناء بعض غرفة الصناعات الهندسية وليس الصناعات الدوائية.

وأضاف أن قطاع المستلزمات الطبية يضم مئات المصانع التي تقدر استثماراتها بأكثر من ١٠ مليارات جنيه ويصل بها نحو ١٣٥ ألف عامل ومهندس، كما أنها تصدر بحوالي مليار جنيه سنوياً بخلاف حجم مبيعاتها بالسوق المحلي المقدرة بـ ٦ مليارات من الجهات، وبشكل وظيفي وعددية لمضاعفة تلك الأرقام عدة مرات خلال السنوات العشر المقبلة إذا تم حل مشكلة وحظي بدعم الجهات الحكومية.

وأشار إلى أن غرفة القاهرة التجارية ممثلة في شعبة المستلزمات الطبية تقدمت بمذكرة محددة لتعديل قطاع المستلزمات الطبية وأيضاً قطاع الرعاية الصحية باكتفافه وذلت في متوجه حرص الحكومة والمجتمع المدني على التهوض بهذا القطاع بما يتواكب مع تطلعات المجتمع المصري وأيضاً بسعيه لاستثمار المستور المصري الجديد الذي أقره رئيس مجلس الوزراء برفع مستويات الانفاق العام على القطاع إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.